الأسواء

□ السبت ٢٠٠٧/١١/٣ - الموافق ٢٢ شوال ١٤٢٨هـ



## إطلاق المزايدة العالمية لخصخصة الهاتف الخليوي

# الهيئة المنظمة للاتصالات: الحكومة لم تتدخل في دفتر الشروط لتعزيز نصيب مستثمر دون آخر

أكد رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة «أن مشكلة الهاتف الخليوي بدأت منذ إطلاق خدماته في تسعينات القرن الفائت، وهي شكلت مادة دسمة في السياسة كما في الإعلام، وظلّت الخلافات في شأنه القاسم المشترك في ذاكرة اللبنانيين. من هنا فإن هدفنا في الهيئة المنظمة للاتصالات إزالة الجزء الأكبر من هذه الالتباسات لجعل قطاع الاتصالات في لبنان مواكباً للتطور الذي يشهده هذا القطاع».

كلام شحادة جاء خلال إطلاق آلية المزايدة العالمية لمنح رخصتي الهاتف الخليوي، في مشاركة الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة الدكتور زياد حايك.

وأشار شحادة الى «أن قطاع الاتصالات في لبنان تأثر على امتداد الأعوام الفائتة بغياب الإطار التنظيمي المناسب والمتطور، وباتت خدماته الخليوية مصدر شكوى للمواطنين نتيجة غياب التنافسية التي وحدها تؤمن التعرفات العادلة والنوعية العالية الجودة. لذا كان لا بد من الالتفات نحو تحرير مجمل هذا القطاع، وذلك كمرحلة أولى على درب خلق المنافسة العادلة لجعل القطاع منصة انطلاق الى عالم المعرفة والمستقبل والإنتاجية العالية».

وقال: «الخصخصة وسيلة في مسار طويل وليست هدفاً أو غاية في حد ذاتها، وهنا بالتحديد يكمن الدور الكبير للهيئة في تحرير القطاع وخصخصته أولاً، ويبقى الأهم متابعة مسار التحرير والحرص الشديد على مراقبة حسن سير عمل الشركات وخلق وتشجيع المنافسة وضمان انتظام السوق».

ولفت الى أن هناك إصراراً من الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة «على اعتماد آلية تتطابق والمعايير الدولية للشفافية، وفي كل ما يرتبط بالموجبات التقنية والفنية والمالية، وهذه الآلية وضعت لتؤمن تكاملاً وتوازناً بين عناصر مختلفة أهمها إنهاض قطاع الخليوي عبر البدء بتحريره وخلق المنافسة فيه، وتوفير خدمات متطورة وكلفة عادلة لأكبر شريحة ممكنة من المواطنين، فضلاً عن تحقيق مردود وافر للدولة من الخصخصة».

وأكد أن عملية المزايدة «سوف تتم بمنتهى الشفافية، حيث لا شركات معروفة مسبقاً ستفوز في المزايدة، ولا الحكومة أو أي جهة تعرف مسبقاً هوية الشركة الفائزة حتى الانتهاء من مجمل آلية المزايدة، كذلك فإن دفتر الشروط لم يُفصّل على قياس هذا أو ذاك من المتمولين أو النافذين أو السياسيين، كما ولا تهريبة لأحد على حساب المصداقية والشفافية ومصلحة لبنان العليا وبالتالي فإن أي تدخل أو تهويل أو ترغيب لن يثنينا عن جعل المزايدة مثالاً يحتذى في قطاعات أخرى مرشحة للخصخصة».

### حايك

وكانت كلمة للأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك أشار فيها الى أنه «بإطلاق عملية المزايدة هذه، فإن لبنان يضع أول خطوة في عملية الاصلاح والتي تعدّ الأهم لوضع لبنان على سكة التطور الاقتصادي. فقطاع الهاتف الخليوي قد يكون مهماً من جهة إيراداته ولكنه حيوي لأي اقتصاد معاصر وخاصة اقتصادنا القائم على الخدمات».

وقال: «خصخصة قطاع الهاتف الخليوي ترمي الى تحقيق أربعة أهداف أساسية تندرج في إطار إدخال المنافسة الى القطاع لتحسين أدائه وتطوير نوعية خدماته وتخفيض كلفته على المستهلك، لأنه من دون المنافسة نقع في الاحتكار وهذا مرفوض.

أما الهدف الثاني فهو إطفاء جزء من الدين، لكن خصخصة القطاع لا تعني انعدام الإيرادات للدولة مستقبلاً، فالضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل ومشاركة الدولة في عائدات القطاع إن ارتأت ذلك كلها إيرادات ستستمر».

بالنسبة للهدفين الثالث والرابع فهو وضع أرضية مناسبة لخلق فرص عمل جديدة، وفي قطاع الخليوي يكون هذا عن طريق نمو القطاع وتشجيع إنشاء شركات متخصصة في تكنولوجيات الاتصالات اللاسلكية الحديثة بحيث يستفيد لبنان من إمكانيات شبابه التقنية ليكون مركزاً شرق أوسطي للخدمات الرقمية».

ولفت حايك الى أن «الخصخصة ليست مشروعاً فئوياً بل هي مشروع وطني، فتعرفة الهاتف الخليوي لا تفرّق بين أي لبناني وآخر فكلنا نرزح تحت عبئها».

### حوار

ودار حوار بين الصحافيين وكل من حايك وشحادة، فأوضح شحادة رداً على سؤال عن التضارب بين إطلاق خصخصة قطاع الخليوي والتمديد ستة أشهر للشركتين المشغلتين، أن «قرار مجلس الوزراء لم يمدد ٦ أشهر للشركتين المشغلتين كما أوحى ما نشر في الإعلام، بل أعطى تفويضاً لوزير الاتصالات بالتنسيق مع رئيس الوزراء ووزير المال لتحديد موعد إنهاء عقود الإدارة بالتزامن مع عملية الخصخصة والحكومة ملتزمة هذه العملية، وأي تمديد سيحصل وفقاً لشروط العقد ولمدة قصيرة جداً».

ورداً على سؤال عن كيفية إطلاق الخصخصة من دون العودة الى مجلس النواب لإقرار قانون يجيزها، أوضح شحادة «أن القاعدة القانونية لعملية الخصخصة تتمثل في القانونين ٢٢٨ و٤٣١ وهما واضحان جداً، فالقانون ٢٢٨ الصادر العام ٢٠٠٠ ينص على عدم جواز تحديد أي قطاع إلا بعد صدور قانون من مجلس النواب، يجيز ذلك ويضع أسس تنظيم هذا القطاع من قبل هيئة منظمة مستقلة، وهذا ما يفعله القانون ٤٣١ الذي ينص على أنه يضع قواعد تحويل هذا القطاع كلياً أو جزئياً الى القطاع الخاص، وتالياً القانون ٤٣١ هو الذي أجاز خصخصة قطاع الاتصالات وتحريره. وقانون المحاسبة العامة يرعى عملية بيع موجودات الدولة اللبنانية وفيه آلية واضحة، كما في قانون الخصخصة، تطلب تقويم الموجودات وإجراء مزايدة، وهذا ما يحصل».

وسئل عن مدى صدقية الكلام عن الشفافية في ظل ما يقال عن سيطرة نجل وزير الاتصالات مروان حمادة على قطاع الإنترنت، فأجاب: «غير دقيق ما يُحكى عن احتكار لأحد الأشخاص في مجال الانترنت، إذ ثمة ٥ شركات تقدم خدمات المعلومات وأكثر من ١٠ شركات تقدم خدمات الانترنت وهذه الشركات تتنافس، وستكون ثمة رخص جديدة تصدرها الهيئة في مجال خدمات الانترنت ونقل المعلومات وستصبح المنافسة أفضل مما هي اليوم».

□ حايك وشحادة خلال المؤتمر الصحافي □ (تصوير: طلال سلمان)

وأوضح حايك أن ما دفعه الى القول إن هذه المرحلة هي الأفضل لخصخصة قطاع الخليوي:

أضاف: البعض يسألون لماذا نحن مستعجلون في ظل الاستحقاق الرئاسي والأزمة الحكومية؟ الجواب أن عقود تشغيل هذا القطاع تنتهي مدتها في ٢٠٠٨ . صحيح أن مجلس الوزراء أعطى دولة الرئيس ووزيري المال والاتصالات صلاحية تمديد هذه العقود ستة أشهر حداً أقصى، ولكن حتى التمديد غير كاف لإنجاز عملية إصلاح من هذا النوع، وإذا لم نبدأ اليوم هذا العمل فهذا يعني أن الحكومة الجديدة سيكون لها خيار واحد وهو تجديد العقود إذ لن يكون عندها وقت لعملية الخصخصة، فهذه العملية لا تتم بين ليلة وضحاها، والوزير الجديد سيحتاج الى وقت ليبدأ العمل مجدداً، ولا يمكن أن نتحمل مخاطر ترك البلد من دون اتصالات خليوية.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"